

تحديات التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التكتلات الاقتصادية

The challenges of Algerian foreign trade in light of the economic blocs

أ.د. بابا عبد القادر، جامعة مستغانم، الجزائر / أ. دويس عبد القادر، جامعة تيارت، الجزائر.
تاريخ التسليم: (2017/11/ 14)، تاريخ التقييم: (2017/12/ 08)، تاريخ القبول: (2017/12 /15)

Abstract

This study aims to illustrate the effects of regional and international economic blocs on the volume of international business activity, after giving an overview of the economic blocs in addition to their different objectives. It also aims to show the most important trading partners of Algeria in the last period, since 2014 until the first five months of 2017. In addition to studying the reality of Algerian foreign trade with international clients and their rates of development, in order to create positive links between the economic sectors, and to find ways to activate the role of Algerian foreign trade in the international environment of which extends international trade successively to reach all countries of the world.

Keywords: economic integration, economic blocs, foreign trade.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح آثار التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية على حجم النشاط التجاري الدولي، هذا بعد إعطاء لمحة تعريفية للتكتلات الاقتصادية و دوافع قيامها بالإضافة إلى أهدافها المختلفة، كما تهدف أيضا إلى تبيان أهم الشركاء التجاريين للجزائر في الفترة الأخيرة أي من سنة 2014 إلى غاية الخمسة 05 أشهر الأولى من سنة 2017، ودراسة واقع التجارة الخارجية الجزائرية ونسب تطورها مع المتعاملين الدوليين من أجل خلق الروابط الايجابية بين القطاعات الاقتصادية و البحث عن السبل الكفيلة لتفعيل دور التجارة الخارجية في ظل البيئة الدولية للتجارة العالمية التي تتلاحق موجاتها تباعا لتصل جميع بلدان العالم

الكلمات المفتاحية: التكامل، التكتل الاقتصادي، التجارة الخارجية.

مقدمة:

أدى تعقد الحياة الاقتصادية في جميع دول العالم وتوسع التعاملات التجارية وتضاعفها إلى نشوء تكتلات دولية تسعى إلى رفع الحواجز و القيود أمام التبادل الدولي حيث يعتبر التكامل (التكتل) الاقتصادي سمة من سمات التنمية الاقتصادية والتطلع للوحدة الاقتصادية، وهذا لما تتطلبه مقتضيات البيئة الاقتصادية الدولية المتنامية باستمرار، والرامية إلى تكوين نظام تجاري عالمي خال من القيود و الذي أوجد بدوره منظمات تتبنى هذا الهدف، وتضع قوانين تجارية لضمان السير الحسن للمبادلات التجارية و انضمام أقصى عدد ممكن من الدول تحت لوائها لكي ترسي مبدأ التحرير و العولمة .

وأمام هذه الأحداث المتسارعة تطمح الجزائر في أن تتدرج ضمن هذه التحولات الجديدة خاصة بعد تخلي السلطات عن احتكارها لنشاط التجارة الخارجية، فمع القوانين الجديدة للإصلاحات الاقتصادية أصبحت المبادلات التجارية الخارجية في الجزائر ذات بعد جديد وتوجهات حديثة من حيث مناطق التبادل التجاري أو الشركاء الدوليين في العمليات التجارية الخارجية. لذا تمحورت إشكاليتنا في: ما المقصود بالتكتلات الاقتصادية، وما هي خصائصها؟ وما هو حجم التبادل التجاري الخارجي؟ وما هي أهم مناطق هذا التبادل للجزائر خلال الفترة

2016_2014؟

للإجابة على الإشكالية السابقة كان لزاما علينا التطرق إلى المحاور التالية:

- عموميات حول التكتلات الاقتصادية
- أثر التكتلات الاقتصادية على التجارة الدولية.
- حجم التجارة الخارجية الجزائرية في الفترة 2016_2014
- أهم مناطق التبادل التجاري الدولي للجزائر خلال الفترة 2016_2014

الجانب النظري:

أولاً: مفاهيم عامة حول التكتلات الاقتصادية

نتفق أنه يوجد اختلاف كبير بين الاقتصاديين حول تحديد مصطلح التكامل الاقتصادي، فالبعض منهم استعمل مصطلح الاندماج والبعض الآخر استعمل مصطلح التعاون وآخرون استعملوا مصطلح التكتل. ويرجع هذا الاختلاف بوجه عام إلى التباين في وجهة نظر هؤلاء الاقتصاديين حول التكامل المقترح بين مجموعة من الدول، هل هو في شكل اتفاقيات ثنائية أو تعاون بين دولتين أو في شكل تكامل إقليمي بين مجموعة من الدول من أجل إنشاء كتلة اقتصادية، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الاقتصاديين يستخدمون مصطلح التكامل لنقل معنى التعبير الانجليزي (INTEGRATION) و في اللغة الانجليزية اشتق هذا اللفظ من (INTEGER) الذي يعني الشيء المتراكب عضواً في كل لا يتجزأ، مثل ما يسمى في الرياضيات الواحد الصحيح.

كما أن بعض الاقتصاديين الذين كتبوا في هذا المجال يعرفون التكامل الاقتصادي أحيانا حسب أسبابه وأحيانا أخرى حسب أهدافه، لهذا نرى أن مصطلح التكامل لم يحظ باتفاق عام بين مختلف الكتاب الاقتصاديين شأنه شأن المفاهيم والتعريفات الأخرى التي تخص العلوم الاقتصادية، وتماشيا مع هذه الملاحظة، نحاول تقديم بعض التعريفات الخاصة بمصطلح التكامل الاقتصادي التي قام بها مجموعة من رواد الفكر الاقتصادي التكامل كما يلي:

1- تعريف التكامل الاقتصادي:

1_1 يعرف "بيلا بلاسا" التكامل الاقتصادي على انه عملية وحالة، فيوصفه عملية فانه يشمل الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمة إلى دول قومية مختلفة، وإذا نظرنا إليه على انه حالة فإنه في الإمكان أن تتمثل في انتقاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية (بلاسا، ، 1964، ص10).

انطلاقاً من هذا التعريف نلاحظ أن "بيلا بلاسا" يعتمد على مناقشة قضية التمييز أو التدخل الحكومي وعلاقتها بسياسة تحرير التجارة الدولية، إذ يذهب هذا الاقتصادي إلى اعتبار أن اختفاء التمييز أو التدخل الحكومي يعد شرطاً منطقياً ومدخلاً طبيعياً لتحرير التجارة بين مجموعة الدول الأعضاء في التنظيم التكاملية.

1_2 أما الاقتصادي "ميردال" فيرى أن مفهوم التكامل لابد أن يشمل العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكّلة، وذلك مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل بغض النظر عن سياستهم (خواجكية، 1972، ص30).

1_3 يرى الاقتصادي "ماخلوب" أن التعريف الأكثر ملائمة لهذا المصطلح ينصرف إلى أن فكرة التكامل الاقتصادي التام تنطوي على الاستفادة الفعلية من كل الفرص التي يتبعها التقسيم الكفء للعمل وهنا يناقش "ماخلوب" التعريف الذي يصدق على مفهوم التكامل الاقتصادي، فيضيف أنه في نطاق أية منطقة تكاملية يتم استخدام عوامل الإنتاج والسلع كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على أساس حساب الكفاءة الاقتصادية البحتة و بصفة أكثر تحديدا دون تمييز وتحيز متعلقين بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلعة (وليامسون وآخرون، 1981، ص41).

1_4 أما الاقتصادي "هوفمان" يقول بأن قيام تكامل اقتصادي لا بد من وجود تساوي في أسعار السلع وعناصر الإنتاج في المنطقة التكاملية.

1_5 يعرف "تنبرجن" التكامل على أساس احتوائه على جانبين سلبي وإيجابي فيسير التكامل في جانبه السلبي إلى إلغاء واستبعاد أدوات معينة في السياسة الاقتصادية الدولية، كإلغاء الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية و القيود الكمية الأخرى، أما الناحية الإيجابية منه فتشير إلى الإجراءات التدعيمية التي يراد بها إلغاء عدم الاتساق في الضرائب والرسوم الداخلية بين الدول الرامية إلى التكامل، وبرامج إعادة التنظيم اللازمة لعلاج مشاكل التحول والانتقال إلى المجتمع الجديد (علي، 2008، ص12).

وقد يمكن إعطاء مفهومًا شموليًا بحيث يرى في التكامل الاقتصادي عملاً إرادياً من قبل دولتين أو أكثر، يقوم بإزالة كافة الحواجز تدريجياً أمام المعاملات التجارية وانتقال عوامل الإنتاج فيما بينها. كما أنه يضمن تنسيق السياسات الاقتصادية، و وجود فرص متكافئة لكل دولة عضو ويبقى التكامل الاقتصادي في مفهومه الحديث عملية سياسية اقتصادية واجتماعية مستمرة باتجاه إقامة علاقات اندماجية متكافئة بخلق مصالح اقتصادية متبادلة وتحقيق عوائد مشتركة متناسبة من خلال خلق مزيد من التداخل بين هياكلها الاقتصادية والاجتماعية و أمام تعدد المفاهيم المقدمة لمصطلح التكامل الاقتصادي يمكن القول بأن التكامل الاقتصادي هو عملية إلغاء كافة الحواجز الجمركية والغير جمركية بين مجموعة من الدول المتكاملة مع تنسيق السياسات الاقتصادية و النقدية والمالية مما يؤدي إلى خلق تكتل اقتصادي جديد يحل محل الاقتصاديات الوطنية في المنطقة التكاملية.

ثانياً: خصائص التكتلات الاقتصادية: تتصف التكتلات الاقتصادية بعدة خصائص يمكن إجمالها فيما يلي:

- ❖ تتصف التكتلات الاقتصادية بحجمها الضخم من حيث مواردها وإنتاجها، واتساع أسواقها الاستهلاكية والإنتاجية، وتنوع هياكلها الاقتصادية ومواردها وكثافة حجم سكانها.
- ❖ حرية تنقل السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال والاستثمار بين الدول المتكتلة.
- ❖ المنافسة الحرة بين الدول المتكتلة في المنطقة التكاملية ولها سياسة تجارية موحدة تجاه الدول الأخرى خارج نطاق التكتل.
- ❖ ارتفاع نسبة التجارة البينية من مجمل تجارتها الخارجية وهذا ما يجعلها تخفض من التبعية الاقتصادية، أو تكون لها درجة عالية من الاستقلالية الاقتصادية بالنسبة للدول الخارجة عن المنطقة التكاملية هذا ما يؤدي إلى الارتباط بين الدول المتكتلة من خلال تشابك اقتصادياتها وأسواقها.
- ❖ قوتها في التفاوض على المستوى الدولي هذا للدفاع عن مصالحها ضد التكتلات الاقتصادية الأخرى ، ومن ثم تكون الدول التي تنتمي إلى التكتل في موقع أفضل من ناحية المساومة أو التفاوض مهما كان شكله.
- ❖ توفير مزايا ومكاسب تعجز الدولة منفردة عن تحقيقها.
- ❖ الاستفادة من رؤوس الأموال والأيدي العاملة الماهرة والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في المنطقة التكاملية.
- ❖ تحقيق نمو اقتصادي مستمر كنتيجة لآثار الديناميكية المتعلقة بحجم السوق وتحسين مناخ الاستثمار وزيادة المنافسة الناتجة عن فتح الأسواق.

ثالثاً: أثر التكتلات الاقتصادية على التجارة الدولية

إن تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية في العقد الأخير من القرن العشرين والتي أصبحت من السمات البارزة في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، حيث برزت ثلاث تكتلات اقتصادية على الساحة الاقتصادية الدولية متمثلة في الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، ومنتهى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ. لهذا بدأ الصراع بين الأقطاب الثلاثة المتمثلة في دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، والتنافس من أجل الاستحواذ على الأسواق الدولية والتوسع والنفوذ إليها (رميدي، د ت، ص124).

مما لا شك فيه أن ظاهرة التكتلات الاقتصادية المتزايدة لها انعكاسات متعددة سواء بالنسبة للدول الأعضاء أو الدول غير الأعضاء، لذلك استوجب وضع أسس لعلاقات اقتصادية دولية مفتوحة حتى لا تدخل هذه التكتلات في صراعات تجارية واقتصادية تضر بمصالح الجميع (حات، 2002، ص 90).

الجانب التطبيقي:

- الأثر على التجارة الدولية:

تعتمد معظم الدول على التجارة الدولية في إشباع احتياجاتها واكتساب منافع منها وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، فلا تستطيع أي دولة أن تحقق اكتفاء ذاتيا ولا تحتاج إلى التصدير، فلهذا التجارة الدولية تعتبر من أهم الشبكات المعقدة بين العلاقات الاقتصادية الدولية التي تربط بين الدول.

فكان من أهم نتائج الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، ظهور الإنتاج الكبير وانخفاض تكلفة الإنتاج، وتحقيق فائض من السلع لدى بعض الدول الأوروبية، مما أدى إلى ازدهار التجارة الدولية مع تطور وسائل المواصلات في القرن التاسع عشر، فسادت فيه مبادئ الحرية التجارية، إلا أنه لوحظ انخفاض في حجم التجارة الدولية بشكل كبير في الفترة ما بين الحربين نظرا لأزمة الكساد الاقتصادي العالمي، وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت مرحلة جديدة تطورت فيها التجارة الدولية وارتفع حجمها في فترة الستينات والسبعينيات.

خلال هذه الفترة ازداد الحجم الحقيقي للتجارة الدولية حوالي ثلاث مرات ونصف وبمعدل نمو سنوي قدره 6,5 % وذلك يفوق معدل نمو الإنتاج العالمي الحقيقي خلال نفس الفترة (السيد، د ت، ص 248). فقامت الدول المتقدمة بتقديم تدفقات استثمارية كبيرة إلى مجموعة من الدول النامية غير المصدرة للنفط، كما عمدت إلى نقل حلقات الإنتاج إلى هذه الدول لتصدير سلعها الصناعية وتصريف سلعها الاستهلاكية وتضع أسواقها لاستيعاب منتجات هذه المشروعات.

أما في عقد الثمانينيات فقد شهد الاقتصاد العالمي أنواعا جديدة من القيود لم تكن قائمة من قبل، وهي تتدرج تحت ما يسمى بالحماية الجديدة. وأفضل مثال لذلك ما يسمى بالتقييد الاختياري للصادرات والتوسيع الاختياري للواردات وترتيبات السوق المنظم (نزال، النزعة، 2002، ص 120).

يجدر بنا أن نذكر أن التطور العلمي والتكنولوجي خاصة في عقد التسعينات قد نتج عنه تطور في قوى الإنتاج والنمو المتسارع لنشاط الشركات المتعددة الجنسية واتساع نشاطها، وبرز نظام جديد لتقسيم العمل الدولي فتحول العالم من الميزة النسبية إلى الميزة التنافسية** (كانت الدول تعتمد في تجارتها على ما تمتلكه من مزايا نسبية قائمة على ملكية الموارد الطبيعية، أو على وفرة اليد العاملة، ولكن التقدم العلمي والابتكار التكنولوجي، أدى ببعض الدول إلى اكتساب مزايا نسبية جديدة، وبالتالي أصبحت هذه الأخيرة مكتسبة بفضل العلم والتكنولوجيا، هذا المفهوم يعرف بالميزة التنافسية).

الشكل رقم 1: نمو التجارة العالمية: الاتجاهات على المدى المتوسط و القصير



المصدر : تقرير أفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2016.

-النصف الأيمن: اتجاهات الصادرات العالمية، 2015_2000،

-المحور الأيسر: النسبة المئوية للتغير في حجم الصادرات من عام إلى عام.

-المحور الأيمن: مؤشر حجم الصادرات العالمية حيث 2000=100

-النصف الأيسر: نمو حجم الصادرات السلعية الفصلية للاقتصاديات المتقدمة والنامية

من الشكل البياني السابق نلاحظ أن النمو التجاري العالمي في عام 2015 ظل منخفضا بالنسبة للمعايير التاريخية الحديثة، وأنه نمت الصادرات العالمية من السلع و الخدمات بنسبة 2,8% ، أي أقل من نسبة 3,4% المسجلة في العام السابق، مما جعل 2015 العام الرابع على التوالي الذي انخفض فيه نمو الصادرات العالمية عن متوسط فترة 25 عاما و

البالغ 5,9%. واصلت صادرات الخدمات التجارية تفوقها على نمو تجارة السلع، مما يسلط الضوء على الأهمية المتزايدة للدور الذي تلعبه الخدمات في دعم النشاط الاقتصادي. في عام 2016. من المتوقع أن يرتفع نمو الصادرات العالمية إلى 3,0% مع تركيز المخاطر بقوة على الجانب السلبي "كل الأرقام بالحجم".

شهد نمو صادرات السلع والخدمات في الاقتصادات المتقدمة ركوداً في عام 2015، حيث انخفض بنسبة 0,1% نقطة مئوية إلى 3,4% وبالنسبة للاقتصادات النامية، تباطأ نمو التجارة من 3,1% في 2014 إلى 1,7% وهو أدنى معدل نمو سنوي منذ عام 2009، وأقل بكثير من متوسط قدره 10 أعوام والبالغ 6,3%.

يعكس هذا المعدل المنخفض للنمو انهياراً في نمو الصادرات في الربع الثاني من عام 2015، وانتعاشاً أضعف مما كان متوقعاً مما يؤكد على التحديات التي تواجه الاقتصاديات النامية.

ظل نمو الناتج العالمي في عام 2015 معتدلاً عند 3,1% بانخفاض قدره 0,3 نقطة مئوية عن 2014 وقد حالت عدة عوامل دون العودة إلى معدلات النمو التي شهدتها فترة ما قبل لازمة المالية 2008_2009. طوال عام 2015، أدى احتمال تشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى تدفقات رأسمالية كبيرة من العديد من البلدان النامية، مما عقد اتخاذ القرارات في قطاع الأعمال. تحول الصين المستمر من النمو الذي يقوده الاستثمار إلى النمو الذي يقوده الاستهلاك، قلل من الطلب العالمي على السلع، وخاصة المعادن. أدى انخفاض الطلب إلى جانب وصول الإنتاج الجديد من استثمارات في مجال التعدين تمت الموافقة عليها عندما كانت الأسعار أعلى، إلى انهيار أسعار السلع الأساسية في 2015. أدت هذه الاتجاهات جنباً إلى جنب مع ارتفاع ديون القطاعين العام والخاص في العديد من البلدان المتقدمة و بعض البلدان النامية، إلى تلطيف معنويات السوق ومعها قوة الناتج العالمي. وقد اقترح الاقتصاديون ان الكثير من التباطؤ الذي حدث مؤخراً في التجارة بالنسبة لنمو الناتج كان هيكلياً، نتيجة لقصر سلالة القيمة – حيث يقوم الموردون في الاقتصادات النامية الرئيسية على نحو متزايد باستخدام أجزاء من إنتاج مصانع محلية و ليس من الخارج. ومع ذلك ففي عام 2015 أشارت تقديرات البنك الدولي و صندوق النقد الدولي إلى أن ثلثي التباطؤ في نمو التجارة يرجع إلى عوامل دورية، و على رأسها ضعف الطلب على الواردات في آسيا.

الآثار المترتبة على التجارة العالمية كبيرة. في الربعين الأول و الثاني من عام 2015، انخفض مجموع طلب البلدان النامية على الواردات بشكل حاد، كما انخفض الطلب في البلدان المتقدمة أيضا، وإن كان بنسبة أقل. أثبت انخفاض أسعار النفط و الذي يضع في البلدان المستوردة المزيد من المال في جيوب المستهلكين و الشركات، عدم قدرته على تعويض ذلك الانخفاض في الطلب بشكل كامل.

هناك قلق على المدى الأطول لدى البلدان المتقدمة بسبب استمرار انخفاض معدل نمو الإنتاجية، مما يضعف إمكانية نموها. و في الوقت نفسه، بالنسبة للاقتصادات النامية، تباطأت وتيرة "الحاق بالركب" للإنتاجية إلى مستويات البلدان المتقدمة، وزادت التفاوتات في الدخل. خلال السنوات الأخيرة تطورت التجارة الدولية من سنة لأخرى، كما جاء في إحصاءات منظمتي WTO و UNCTAD وغيرها من المنظمات الإقليمية. فبعد انخفاض التجارة بنسبة 4 % عالميا عام 2001 لأسباب معروفة (أهم هذه الأسباب هو أحداث 11 سبتمبر 2001) عاد النمو إليها عام 2002. وفي الواقع نما حجم التجارة الدولية بنسبة سنويا تقدر ب 3% عام 2002 و 5% عام 2003، أما في الحجم فكانت الزيادة دوليا 4% في عام 2002 و 16 % في عام 2003 بسبب الزيادات في الأسعار بما فيها المواد الأولية (ريميدي، د ت، ص 125).

الجدير بالذكر أن نمو حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات عكس نمو التجارة بالنسبة لكل من الدول المتقدمة والدول النامية على سواء، وإن كانت معدلات نمو تجارة الدول النامية تعادل ما يصل إلى ثلاثة أضعاف تلك المعدلات في الدول المتقدمة فقد ارتفع معدل نمو الصادرات في الدول المتقدمة من 1,9 % عام 2002 إلى 2,7 % عام 2003 في حين ارتفع معدل نمو الواردات من 2,3 % إلى 3,5 % للعامين على التوالي. أما الدول النامية فقد ارتفع معدل نمو صادراتها من 6,5 % إلى 8,7 % ومعدل نمو وارداتها من 6,2 % إلى 8,9%.

التجارة الخارجية الجزائرية (2014 - 2016 والخمسة 5 أشهر الأولى من 2017:

في الجزء التالي سوف تعرض بالذكر إلى حجم التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة من 2014 إلى غاية 2016 والخمسة 5 أشهر الأولى من سنة 2017 ومقارنتها بنفس الفترة من سنة 2016 وتقديم تحليل لكل الاختلافات التي حدثت بالإضافة إلى ذكر أهم مناطق التبادل التجاري الدولي للجزائر أي أهم الشركاء التجاريين من حيث الاستيراد أي الموردين و التصدير أي الزبائن هذا بالإضافة إلى حالة الميزان التجاري لنفس فترة الدراسة

الجدول رقم: 01: ملخص نتائج الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة: (2014-2016)

الوحدة: بالمليون

نسبة التطور	2016		2015		نسبة التطور	2015		2014		
	دولار أمريكي	دينار جزائري	دولار أمريكي	دينار جزائري		دولار أمريكي	دينار جزائري	دولار أمريكي	دينار جزائري	
8,92 -	47089	5154777	51702	519346	- 11,74	51702	519346	5858	471970	الواردات
				0			0	0	8	
- 13,39	30026	3228658	34668	348183	- 42,27	34668	348183	6005	483753	الصادرات
		0		7			7	4	8	
-	-	-	-	-	-	-	-	1474	117830	الميزان التجاري
	17063	186888	17034	171162		17034	171162		3	
				3						
	64		67		-	67		103		نسبة تغطية الصادرات للواردات

المصدر: مديرية الجمارك الجزائرية

الجدول رقم 02: ملخص نتائج الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة: (05 أشهر الأولى 2016-2017)

الوحدة: بالمليون

نسبة التطور	5 أشهر 2017		5 أشهر 2016		
	دولار أمريكي	دينار جزائري	دولار أمريكي	دينار جزائري	
0,98	19671	2158457	19866	2154290	الواردات
40,77	15701	1722631	11154	1209257	الصادرات
-	3970-	435826-	8712-	945033-	الميزان التجاري
6		80		56	نسبة تغطية الصادرات للواردات

المصدر: مديرية الجمارك الجزائرية

مناطق التبادل التجاري الجزائري خلال الفترة 2015_2016

احتل تكتل الاتحاد الأوروبي المرتبة الأولى في الحجم التبادل التجاري مع الجزائر خلال فترة الدراسة بنسبة 49,29 % متبوعاً بمنطقة التعاون و التنمية الاقتصادية و هذا في إطار المزايا الجمركية المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي لدول البحر الأبيض المتوسط بالإضافة إلى مبدأ المعاملة بالمثل في التعامل التجاري بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط و قرب المسافة بينه وبين الجزائر مما يسهل عملية التبادل التجارية و يخفض من تكاليف السلع في حين نرى ان دول اتحاد المغرب العربي في آخر ترتيب مناطق التبادل التجاري قبل دول من إفريقيا بنسبة 1,32 % من إجمالي العمليات التجارية وهذا راجع لعدة أسباب أهمها ضعف الإرادة السياسية لقادة هذه البلدان في تفعيل النشاط التجارية بين أعضائه و الجدولين التاليين يبينان أهم مناطق التبادل التجاري بين الجزائر و باقي مناطق العالم من حيث الصادرات و الواردات.

الجدول رقم 03: الواردات حسب منطقة التبادل خلال الفترة (2015_2016)

الوحدة: مليون

الواردات	2015		2016		نسبة التطور
	دولار امريكي	النسبة لمئوية	دولار امريكي	النسبة لمئوية	
الإتحاد الاوروبي	25485	49,29	22179	47,47	-12,97
منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE	7363	14,24	6295	13,47	-14,50
دول أخرى من اوروبا	1225	2,37	909	1,95	-25,80
أمريكا الجنوبية	2822	5,46	2857	6,11	1,24
آسيا	11850	22,92	11618	24,86	-1,96
دول المحيط الهادي	—	—	—	—	—
دول عربية خارج اتحاد المغرب العربي	1918	3,71	1934	4,14	0,83

2,5	1,49	697	1,32	680	دول المغرب العربي
33,70-	0,51	238	0,69	359	دول افريقيا
09,62-	100	46727	100	51702	المجموع

المصدر: مديرية الجمارك الجزائرية

الجدول رقم 04: الصادرات حسب منطقة التبادل خلال الفترة (2015_2016)

الوحدة: مليون

نسبة التطور	2016		2015		الصادرات
	النسبة لمئوية	دولار امريكي	النسبة لمئوية	دولار امريكي	
27,15-	57,95	16739	66,27	22976	الإتحاد الأوروبي
18,21	21,64	6251	15,25	5288	منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE
116,22	0,28	80	0,11	37	دول أخرى من اوروبا
0,30-	5,81	1678	4,85	1683	أمريكا الجنوبية
3,24-	8,07	2331	6,95	2409	آسيا
—	—	—	—	71	دول المحيط الهادي
32,69-	1,33	385	1,65	572	دول عربية خارج اتحاد المغرب العربي
11,74-	4,74	1368	4,47	1550	دول المغرب العربي
37,80-	0,18	51	0,21	82	دول افريقيا
16,69-	100	28883	100	34668	المجموع

المصدر: مديرية الجمارك الجزائرية

الخاتمة:

بعد استعراضنا لأهم التطورات في حجم التجارة الدولية ومناطق التبادل و أثر التكتلات الاقتصادية على هذه الأخيرة. فهناك من يرى أن هذه التكتلات تمثل لبنات في صرح نظام تجاري حر ومتعدد الأطراف، وهناك من يحذر من خطر انقسام الأسواق الدولية إلى مناطق للنفوذ ووضع عراقيل أمام حرية حركة التجارة الدولية، فلهذا يمكننا القول أن التكتلات الاقتصادية تؤثر على تحرير التجارة الدولية، حيث تحرر هذه التكتلات التجارة البينية فيما بين أعضائها في المنطقة التكاملية بينما تحد من حرية التجارة بينها وبين العالم عن طريق التعريف الجمركية الموحدة.

ففي ظل هذه التطورات والظروف الاقتصادية العالمية، أصبح الخيار الصحيح بالنسبة للدول التجمع في شكل تكتلات دولية من أجل تعاون اقتصادي و تبادل تجاري يخدم مصالح الدول المنضمة إلى هذا التحالف الاقتصادي إضافة إلى التخفيف من الصدمات التي قد تتعرض إليها دول التكتل متفرقة، كما أصبح وسيلة للاندماج في مسيرة العولمة الاقتصادية، وهو ما أسس لنظام اقتصادي جديد يتشكل من مجموعات اقتصادية تضم كل مجموعة اقتصادية دولتين أو أكثر تجمعهم روابط تكاملية ومن أهم تلك الروابط الحدود الجغرافية.

إلا أن معظم المناقشات النظرية تؤكد أن ثمة آثارا سائكة وأخرى ديناميكية* لهذه الترتيبات التجارية على الرفاهية حيث تقاس الآثار السائكة للرفاهية بدلالة ما تخلقه وما تحوله من تجارة، بينما تعتبر الآثار الديناميكية ذات أهمية أكبر والتي تنشأ من وفرات الحجم(وفرات الحجم تعرف بانخفاض تكلفة وحدة الناتج عندما يرتفع مستوى هذا الناتج و يترتب على ذلك زيادة كفاءة المنشأة الإنتاجية). والمنافسة الشديدة والمستوى الأعلى للاستثمارات الممكنة بفضل التكامل والوحدة الاقتصادية.

قائمة المراجع:

- بيللا بلاسا، نظرية التكامل الاقتصادي، ترجمة رشيد البراوي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964، ص 10.
- محمد هشام خواجكية، التكتلات الاقتصادية الدولية، مديرية المطبوعات الجامعية، جامعة حلب 1972، ص 30.
- جون وليامسون وآخرون، التكامل الاقتصادي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1981، ص 41.
- عبد الرحيم يونس علي، دور التجمعات الإقليمية في دعم التكامل الاقتصادي الإفريقي، رسالة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، غير منشورة، قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 2008، ص 12.
- عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية - دراسة تجارب مختلفة -، مرجع سبق ذكره، ص 124.
- محمد علي حوات، العرب والعولمة، شجون الحاضر وغموض المستقبل، مكتبة مديولي، القاهرة، 2002، ص 90.
- سامي السيد، "النظم النقدية والمصرفية والتجارية الخارجية"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، بدون سنة نشر، ص 248.
- عبد الناصر طلب نزال، النزعة الدولية نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية ومغزاها بالنسبة للوطن العربي، أطروحة دكتوراه في الفلسفة في الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2002، ص 120.
- عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية - دراسة تجارب مختلفة -، ص 125.
- مديرية الجمارك الجزائرية، تقرير حول إحصائيات التجارة الخارجية الجزائرية للفترة خمسة أشهر الأولى 2017.
- مديرية الجمارك الجزائرية، تقرير حول إحصائيات التجارة الخارجية الجزائرية خلال 2016.